من الصحافة الإيرانية

خاص

الكونغرس الأميركي؛ الخاسر الأكبر في سباق الانتخابات النصفية

رأى الكاتب الإيراني «ماشاءالله ذراتي» أن الخاسر الأكبر في الانتخابات النصفية الأميركية ليس الحزب الجمهوري أو الديمقراطي، بل مؤسسة الكونغرس نفسها التي فقدت مكانتها كمركز ثقل لصنع القرار حول قضايا الحرب والسلام والميزانية وحقوق المواطنين، وتحولت إلى مجرد ساحة للاستعراضات التلفزيونية والبحث عن الإثارة الإعلامية، حيث يؤدي الرئيس الأميركي دونالد ترامب دور البطولة بينما يكتفي الأعضاء بدور المتفرجين. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «وطن امروز»، يوم الأربعاء ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أن هذا السقوط المؤسسي نتاج تآكل تدريجي امتدّ لعقدين من الزمن، إذ بات الرؤساء يحكمون عبر الأوامر التنفيذية ويخوضون الحروب ويفرضون التعريفات الجمركية دون الرجوع إلى المشرّعين، فيما تحولت إجراءات المساءلة والعزل وإقرار الميزانيات الضخمة إلى مجرد ألعاب حزبية روتينية وتشريفات رمزية فاقدة للمضمون.

وتابع الكاتب: أن الانتخابات النصفية لن تعيد بناء المسؤولية، بل ستعمق الشلل المؤسسي؛ فسيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب ستقابَل برفض التعاون من الرئيس الجمهوري، مايفتح الباب أمام سيل من التحقيقات الانتقامية والمعارك القضائية المتبادلة والوعود بالعفو الرئاسي لتعطيل المساءلة، فضلاً عن أزمات سقف الديون وإغلاق الحكومة التي يتجاوزها الرئيس عبر الالتفاف على القوانين وتنفيذ عمليات خارجية وعسكرية خاطفة كما حدث في نموذج فنزويلا.

ولفت ذراتي إلى أن أفق العامين المقبلين في الولايات المتحدة يبدو مظلمًا، حيث يشترك الحزبان في تعميق هذا العجز؛ فالجمهوريون يستسلمون لإرادة الرئيس، والديمقراطيون يفضلون الاستعراض السياسي على بناء ائتلافات حقيقية، ليدفع الشعب الأميركي الثمن وسط فراغ القرار السياسي وتحول الديمقراطية إلى مسرحية يتغير فيها الممثلون ويبقى النص واحدًا. وأوضح الكاتب أن عجز الكونغرس يتجاوز كونه مأزقًا حزبيًا عابرًا ليمثل انعكاسًا لتآكل أعمق في بنية الديمقراطية الليبرالية الغربية التي بقيت هياكلها الشكلية وفرغ محتواها الرقابي، مبينًا أن شخصية فاسدة ومنحطة مثل الرئيس الأميركي ليست سبب هذا الانحطاط، بل هي رمز لزوال المؤسسات وهشاشة الحضارة الغربية. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن التوقعات تشير إلى حسم الديمقراطيين لمجلس النواب وبقاء مجلس الشيوخ ساحة نزاع مفتوحة لأسباب تشمل اتهامات التزوير وإعادة الفرز والدعاوى القضائية، مما يسلب الكونغرس ما تبقى من شرعيته، ويثبت أن النظام الغربي قد انحدر إلى مجرد احتجاجات شوارع في أوروبا وصناديق اقتراع فاقدة للمصداقية في أميركا.

طهران تمسك بزمام المبادرة أمام سيناريوهات الكونغرس

أكد الكاتب الإيراني «محمدجواد حق‌شناس» أن الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي تأتي في منعطف حساس تشهد فيه العلاقات بين طهران وواشنطن تهديدات عسكرية موازية لجهود دبلوماسية، حيث تمتلك إيران القدرة على استثمار الفرص المتاحة وفهم القيود الناجمة عن السيناريوهات الانتخابية الثلاثة لخفض مخاطر الحرب ودفع مسار الدبلوماسية دون رهن القرار الوطني بنتائج الاقتراع.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «اعتماد»، يوم الأربعاء ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، أن السيناريوهات الثلاثة المحتملة، سواء تمثلت في احتفاظ الجمهوريين بأغلبية المجلسين، أو فوز الديمقراطيين بهما، أو انقسام السيطرة بين مجلسي النواب والشيوخ، لن تحسم وحدها مصير الحرب أو السلام؛ لأن السياسة الأميركية تخضع أيضًا للعوامل الاقتصادية والكلفة العسكرية ومواقف الكيان الصهيوني والدول العربية، فضلاً عن لجوء الرئيس الأميركي المحتمل إلى الأوامر التنفيذية التي تفتقر إلى ضمانات الديمومة. وتابع الكاتب: أن الفترة الانتقالية الممتدة لـ٦١ يومًا بين انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر وبدء عمل الكونغرس الجديد في الثالث من كانون الثاني/ يناير تمثل مرحلة إعادة ضبط للحسابات في واشنطن، وهي مرحلة يقابلها السلك الدبلوماسي الإيراني بالمرونة والجاهزية وعدم الانتظار، عبر تبني دبلوماسية ذكية تحتفظ بزمام المبادرة وتتعامل مع مقتضيات كل سيناريو بخطة عملياتية محددة. ولفت حق‌شناس إلى وجود أربعة مسارات إقليمية ودولية متكاملة على طاولة التحرك الإيراني، أولها التفعيل المتوازي لوساطة قطر وعمان وباكستان لتسريع نقل المقترحات ضمن رسالة إيرانية موحدة، وثانيها استثمار القلق الإقليمي المشترك من التداعيات العسكرية لسياسات الكيان الصهيوني عبر التعاون مع دول مثل السعودية وباكستان وتركيا ومصر لحماية طرق التجارة وتجنيب المنطقة اتساع الصراع. وأوضح الكاتب أن المسار الثالث يرتكز على دور الصين كضامن سياسي واقتصادي لأي اتفاق محتمل، لاسيّما في ظل الحراك الدبلوماسي المتزامن في بكين والذي شمل زيارة سلطان عمان هيثم بن طارق ولقاءه الرئيس شي جين بينغ، بالتوازي مع مباحثات نائب أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي باقري كني مع وزير الخارجية الصيني وانغ يي وحضور مستشار الأمن القومي السعودي، يضاف إلى ذلك المسار الرابع المتمثل في محاورة أوروبا انطلاقًا من حاجتها لاستقرار سوق الطاقة وأمن الملاحة في الخليج الفارسي. واختتم الكاتب بالتشديد على أن نجاح هذه المسارات يستند إلى انسجام القرار في طهران والاعتماد على الدبلوماسية الاستشرافية المبنية على المصالح الوطنية، مؤكدًا أن مستقبل أمن وتنمية إيران يُصنع في طهران، لا عبر انتظار صناديق الاقتراع في واشنطن أو تغير موازين القوى في تل أبيب.

التلويح النووي ضدّ إيران يهدد بانهيار معاهدة عدم الانتشار عالميًا

اعتبرت صحيفة «هم ميهن» أن الضغوط التي يمارسها بنيامين نتنياهو على دونالد ترامب لتنفيذ هجوم نووي ضد إيران، وفق ما كشفه تاكر كارلسون، من شأنها أن تثبت بطلان وزيف الوعود الدولية التي تخلت بموجبها أكثر من ١٨٠ دولة عن حيازة السلاح النووي مقابل الحصول على ضمانات أمنية صريحة. وأضافت الصحيفة في مقال لها، يوم الأربعاء ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قامت على ثلاثة ضمانات للدول غير النووية، تشمل الحق غير القابل للتصرف في الطاقة السلمية، والتزام القوى النووية بنزع السلاح، وضمان عدم استخدام السلاح النووي ضدها وفق قرار مجلس الأمن ٩٨٤، إلا أن برنامج إيران السلمي تعرض للعقوبات والقصف، في حين أن التهديد بهجوم نووي سيمثل نسفًا للضمانة الثالثة. وتابعت الصحيفة: أن الكيان الصهيوني الذي يحرض على هذا الهجوم يرفض الانضمام إلى المعاهدة، ويخفي ترسانته النووية في ديمونا متجاهلًا قرار مجلس الأمن ٤٨٧ الداعي لإخضاع منشآته لرقابة الوكالة الدولية، بل عمد إلى اختطاف وسجن مردخاي فعنونو الفني النووي السابق في مفاعل ديمونا من روما لمدة ١٨ عامًا بعد كشفه أسرار تلك الترسانة، متذرعًا بعقيدة رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق بيغن لقصف دول المنطقة بينما يواجه اتهامات بالإبادة الجماعية وجرائم الحرب وملاحقة المحكمة الجنائية الدولية لرئيس وزرائه.

ولفتت الصحيفة إلى أن سجل إيران يقف على النقيض تمامًا، إذ التزمت بالاتفاق النووي المصدق عليه بقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ وبشهادة تقارير الوكالة الدولية، ورغم انسحاب واشنطن عادت طهران إلى المسار الدبلوماسي؛ لكنها تعرضت للهجوم مرّتين، إحداهما قبل أيام من جولة مفاوضات مقررة مع الأميركيين، والأخرى بعد ساعات فقط من مفاوضات جنيف التي أكد وزير خارجية عمان أنها قاربت الوصول إلى اتفاق حقيقي.

وأوضحت الصحيفة أن المادة العاشرة من المعاهدة تتيح للدول الانسحاب إذا تعرضت مصالحها العليا للخطر، وبالتالي فإن استهداف دولة ملتزمة بتعهداتها واختارت الدبلوماسية سيمنح سائر الأعضاء مبررًا مشروعًا للانسحاب، لاسيّما الدول الإسلامية التي ستدرك أن ضرب دولة مسلمة بتحريض من كيان عنصري متمرد على القانون الدولي يعكس أيديولوجية استعلائية تميز بين حقوق الشعوب. واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن انهيار الفرضية الأساسية للمعاهدة القاضية بالتخلي عن السلاح النووي مقابل الأمن في الحالة الإيرانية، سيدفع البرلمانات والساسة والرأي العام في الدول الأعضاء للتشكيك في جدوى المعاهدة، مما يمهد لانسحابات فردية وجماعية تقود إلى الانهيار الشامل لمنظومة عدم الانتشار النووي.

تحوّل الخطاب الأوروبي من دعم العدوان إلى المطالبة بالدبلوماسية تحت ضغط الأزمات

فاتورة التبعية.. كيف تدفع أوروبا ثمن تداعيات العدوان على إيران؟

الوفاق/ فرض العدوان العسكري غير المبرر وغير القانوني الذي شنّته الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على إيران تداعيات وتأثيرات لا حصر لها على المنطقة والعالم، وربما لو كان المستشار الألماني «فريدريش ميرتس» على دراية بحجم هذه التداعيات قبل بدء العدوان، لكان قد ضبط حماسته بدرجة أكبر قليلًا. تلك الحماسة التي أفسحت المجال اليوم أمام الواقع، حيث يؤكد المسؤولون الألمان والفرنسيون ضرورة إنهاء الحرب والعودة إلى طاولة المفاوضات.

تغيّر لهجة أوروبا تجاه الحرب؛ من الدعم السياسي إلى التحذير من التكاليف

تمرّ القارة الأوروبية بواحدة من أكثر مراحلها اضطرابًا، على الأقل خلال نصف القرن الأخير. ففي ظل الاحتجاجات المتعددة التي تشهدها عواصم الدول الأوروبية، بمشاركة مختلف شرائح المجتمع والفئات المهنية من جهة، والارتفاع غير المسبوق في أسعار الطاقة، وما يترتب عليه من زيادة في تكاليف المعيشة من جهة أخرى، وجد مسؤولو هذه القارة أنفسهم مضطرين إلى تقديم اعتراف غير مباشر؛ لكنه جدير بالتأمل. فقد أكد المستشار الألماني فريدريش ميرتس، يوم الجمعة ٣٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٦، في ختام زيارته لكوريا الجنوبية، وردًا على التكهنات بشأن احتمال شنّ الولايات المتحدة هجمات جديدة على إيران، أن هذا النزاع لا حل عسكريًا له، وأنه يجب إنهاؤه عبر المسار الدبلوماسي.

وأوضح ميرتس، في إشارة إلى التداعيات الاقتصادية للحرب، أن برلين لديها مصالح اقتصادية مهمة في إنهائها بأسرع وقت ممكن، لأن ارتفاع أسعار الطاقة كلّف أوروبا حتى الآن أكثر من مئة مليار يورو. ويأتي هذا التأكيد من المستشار الألماني على الدبلوماسية، في وقت كان فيه ميرتس قد رحّب بهجمات الكيان الصهيوني على إيران خلال مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ٢٠٢٥، واصفًا ما قامت به تل أبيب بأنه «العمل القذر لأوروبا».

وتكررت هذه التصريحات أيضًا في باريس وعلى لسان الرئيس الفرنسي. فقد اعتبر إيمانويل ماكرون، في ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٦، خلال حوار مع شبكة إلكترونية، أن الحرب على إيران وإغلاق مضيق هرمز من العوامل الرئيسية وراء ارتفاع أسعار الوقود وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وذلك في معرض تفسيره للاحتجاجات وحالة الاستياء الاجتماعي الأخيرة في فرنسا. وكان المسؤولون الأوروبيون قد أعربوا قبل ذلك، خلال اجتماع وزراء خارجية ثماني دول أوروبية وإقليمية في إسطنبول، عن قلقهم إزاء تداعيات الحرب. وحذّر وزير الخارجية الفرنسي «جان نويل بارو» من تداعيات الجولة الجديدة من الحرب، قائلًا: إن تصاعد الصراع بين إيران والولايات المتحدة سيضر بجميع الأطراف، وسيترك آثارًا خطيرة على أسعار حاملات الطاقة. إن ارتفاع تكاليف الطاقة، وتصاعد الاستياء الشعبي، والمخاوف من اندلاع الحرب مجددًا في غرب آسيا، دفعت الدول الأوروبية إلى السعي لإنهائها، في حين أن مسؤولي هذه الدول، منذ مايو/ أيار ويونيو/ حزيران ٢٠٢٥ وحتى اليوم، انتهكوا أبسط قواعد النظام الدولي وأكثرها بداهة، والمتمثلة في معارضة العدوان العسكري غير المبرر وغير القانوني على أي دولة، بل تعاونوا حتى مع الطرف المعتدي.

وتناولت صحيفة «الغارديان»، في تقريرين نشرتهما خلال أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٦، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب على أوروبا. فقد أفادت الصحيفة في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول بارتفاع أسعار الغاز في سوق الجملة الأوروبية إلى نحو ٩٧ يورو لكل ميغاواط/ ساعة، نتيجة المخاوف من اضطراب إمدادات الطاقة وتصاعد الصراعات، وهو مستوى لم تشهده أوروبا منذ أزمة الطاقة عام ٢٠٢٢. كما أشار تقرير نشرته الصحيفة في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول إلى ارتفاع تكاليف الوقود والضغوط على القدرة الشرائية للأسر، باعتبارهما من العوامل التي أدت إلى تفاقم الاستياء الاجتماعي في بعض الدول الأوروبية، ولا سيما فرنسا. وتُظهر هذه التقارير أن تداعيات الحرب تجاوزت سوق الطاقة، وامتدت إلى تكاليف المعيشة والاستقرار الاجتماعي في أوروبا. وقد أثار التحول الواضح في الموقف الأوروبي ردود فعل من المسؤولين الإيرانيين أيضًا. وفي تعليقه على هذه المواقف، ذكّر أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني «اللواء محسن رضائي» الدول الأوروبية، قائلًا: «بالأمس فقط، كانت أوروبا تتباهى بالأعمال القذرة للكيان الصهيوني؛ لكنها اليوم تصرخ من شدة الألم بسبب مليارات الدولارات التي كلّفتها إياها الحرب مع إيران». وأضاف، في إشارة إلى الدعم السياسي للحرب: «عندما كنتم تهتفون تأييدًا لجرائم الحرب، ألم يخطر ببالكم أن تداعياتها ستطالكم أنتم أيضًا؟ إن للحرب والإرهاب ثمنًا يجب دفعه؛ وقد جاء دوركم الآن لتدفعوا هذا الثمن».

اختارت أوروبا، في تعاملها مع الحرب على إيران، أن تؤيد وتشجع كل إجراء يتخذه الرئيس الأمريكي، حتى لو كانت على يقين من خطئه. ويجب البحث عن جذور هذا التأييد في مجمل المعادلات التي حكمت العلاقات الأوروبية الأمريكية خلال السنوات الخمس الأخيرة. ففي مدى العقود الماضية، حدّدت أوروبا أمنها، إلى حدٍّ كبير، في إطار حلف شمال الأطلسي «الناتو»، بالاعتماد على القوة العسكرية الأمريكية والمظلة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة. وقد أدّى هذا الاعتماد، ولا سيما في ظل استمرار الحرب الأوكرانية بوصفها أولوية أمنية للعديد من العواصم الأوروبية، إلى زيادة تكلفة المعارضة العلنية لواشنطن بالنسبة للحكومات الأوروبية. وفي مثل هذه الظروف، اعتبرت الحكومات الأوروبية أن تأييد الرئيس الأمريكي ومسايرته يمثلان الطريق الوحيد الممكن للبقاء تحت هذه المظلة الأمنية. أمّا الوجه الآخر لهذه الحماسة الأوروبية تجاه الحرب على إيران، فيجب البحث عنه في العزلة التي فرضتها بروكسل على نفسها خلال السنوات الأخيرة نتيجة سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها.

«صديقي! يمكننا أن نقوم بأشياء عظيمة بشأن إيران»، هذه العبارة في استخدام تعبير «تغيير النهج»، لدى إجابته عن سؤال بشأن تغير الموقف الأوروبي والتأكيد الجديد لمسؤولي هذه القارة على الدبلوماسية، وقال: «لست متأكدًا من أنه يمكننا تسمية هذه المسألة تغييرًا في النهج؛ فقد لا تكون سوى استعراض سياسي». وأشار بقائي إلى أداء الدول الأوروبية الثلاث خلال العامين الماضيين، موضحًا أن هذه الدول لم تكتفِ بعدم إدانة العدوان العسكري الأمريكي - الصهيوني على إيران بصورة صريحة، بل تحولت إلى جزء من المشكلة من خلال اتخاذ مواقف تقوم على الدعم أو المسايرة أو التقاعس. واعتبر بقائي أن انضمام أوروبا إلى الولايات المتحدة في قضية آلية «سناب باك» لإعادة فرض العقوبات، وامتناعها عن إدانة الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، من مصاديق هذا النهج. ودعا الدول الأوروبية إلى إعادة النظر في سجل أدائها، واعتماد سياسة مستقلة وبنّاءة تجاه منطقة غرب آسيا.

جذور تبعية أوروبا للولايات المتحدة وتداعياتها

إن الحماسة المفرطة التي اتسمت بها مواقف المسؤولين الأوروبيين في بداية العدوان العسكري على إيران، وإن كانت تحمل مؤشرات واضحة على قلة خبرتهم وسطحية نظرتهم تجاه الحرب، فإن هذا النوع من التعامل مع قصف دولة مستقلة لم يكن مقتصرًا على الأخطاء الإدراكية للمسؤولين الأوروبيين فحسب. فقد اختارت أوروبا، في تعاملها مع الحرب على إيران، أن تؤيد وتشجع كل إجراء يتخذه الرئيس الأمريكي، حتى لو كانت على يقين من خطئه. ويجب البحث عن جذور هذا التأييد في مجمل المعادلات التي حكمت العلاقات الأوروبية - الأمريكية خلال السنوات الخمس الأخيرة. فعلى مدى العقود الماضية، حدّدت أوروبا أمنها، إلى حدٍّ كبير، في إطار حلف شمال الأطلسي «الناتو»، بالاعتماد على القوة العسكرية الأمريكية والمظلة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة. وقد أدّى هذا الاعتماد، ولا سيما في ظل استمرار الحرب الأوكرانية بوصفها أولوية أمنية للعديد من العواصم الأوروبية، إلى زيادة تكلفة المعارضة العلنية لواشنطن بالنسبة للحكومات الأوروبية. وفي مثل هذه الظروف، اعتبرت الحكومات الأوروبية أن تأييد الرئيس الأمريكي ومسايرته يمثلان الطريق الوحيد الممكن للبقاء تحت هذه المظلة الأمنية. أمّا الوجه الآخر لهذه الحماسة الأوروبية تجاه الحرب على إيران، فيجب البحث عنه في العزلة التي فرضتها بروكسل على نفسها خلال السنوات الأخيرة نتيجة سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها.

«صديقي! يمكننا أن نقوم بأشياء عظيمة بشأن إيران»، هذه العبارة جزء من رسالة نصية أرسلها الرئيس الفرنسي إلى نظيره الأمريكي في ١٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٦، أي قبل فترة من بدء الحرب على إيران. ورغم أن الجزء الأهم من الرسالة كان يتمثل في دعم قرارات ترامب وإجراءاته، فإن استخدام صيغة الجمع وربط فرنسا بالولايات المتحدة من أجل القيام بعمل كبير، يعكسان صورة عن ذلك السعي الحثيث الذي تبذله أوروبا للاضطلاع بدور في تطورات النظام الدولي. إن تغيّر لهجة المسؤولين الأوروبيين ومواقفهم تجاه الحرب على إيران، إذا كان من المفترض أن يؤدي إلى استعادة دور هذه القارة ومصداقيتها في المعادلات الدولية، فلابدّ أن يتجاوز مستوى التصريحات، وأن يتحول إلى تغيير ملموس في السلوك السياسي والدبلوماسي. وتناولت صحيفة «الغارديان»، في تقرير نشرته بتاريخ ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول بقلم محرر شؤونها الدبلوماسية باتريك وينتور، هذا المسعى في إطار اجتماع إسطنبول، مؤكدة أن أوروبا بقيت إلى حد كبير على هامش أزمات غرب آسيا، بما في ذلك الحرب على إيران، وأن اجتماع إسطنبول شكّل فرصة نادرة لعودة الوزراء الأوروبيين إلى ساحة الدبلوماسية الإقليمية. ووفقًا لما كتبه وينتور، فقد حذّر وزراء الخارجية المشاركون من اتساع نطاق الحرب وارتفاع أسعار النفط بصورة أكبر. ويكشف هذا التقرير عن تناقض استراتيجي؛ فأوروبا تتأثر بتداعيات الحرب؛ لكنها، بسبب افتقارها إلى المبادرة والانسجام الكافيين، أصبحت تواجه قيودًا أيضًا في قدرتها على تشكيل مسار التطورات وتحديد الطريق المؤدي إلى إنهاء الحرب.

وقد وضعت الدول الأوروبية وحلف شمال الأطلسي قواعدها وإمكاناتها تحت تصرف واشنطن، انطلاقًا من تصور مفاده أن المسايرة السياسية لواشنطن وتل أبيب يمكن أن تخفف التوتر مع الولايات المتحدة، أو تمنحها امتيازات في المعادلات الإقليمية، من دون أن تدرك أنها تقدم دعمًا سياسيًا وعسكريًا لحرب لم يكن لها دور حاسم في اندلاعها، ولا تملك أي سيطرة على تداعياتها، وأن هذه الحرب تؤثر فيها أكثر من أي منطقة جغرافية أخرى، بل وتهددها أيضًا من خلال الاحتجاجات الداخلية الواسعة. وتزداد هذه الظروف تعقيدًا عندما تكون السياسة الخارجية الأمريكية، بحسب تعبير الباحثة البارزة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية «ماجداروغه»، خاضعة لمزيج من القرارات المتغيرة والارتجالية أحيانًا، والناتجة عن التنافس بين التيارات المختلفة داخل إدارة ترامب. ومن وجهة نظر الكاتبة، كانت لهذه الظروف تداعيات سلبية على أوروبا؛ ففي الملف الأوكراني، اتجهت واشنطن نحو تقليص دعمها. أما في الملف الإيراني، فقد أدّى النهج الذي يتبناه التيار الساعي إلى الحفاظ على التفوق العالمي للولايات المتحدة إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة، وانتشار انعدام الأمن في الجوار الجنوبي لأوروبا؛ لكن الجهود الرامية إلى استعادة النفوذ الأوروبي، وفقًا للشواهد المتاحة، لم تتحقق على أرض الواقع، فيما فرض التعاون مع نزعة ترامب إلى إشعال الحروب ومسايرتها تكاليف باهظة على هذه القارة. ورغم أن التعاون مع واشنطن يمكن أن يحقق جزءًا من مصالح بروكسل، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها، فإنه عندما يتحول هذا التعاون إلى تبعية مطلقة للقرارات الأمريكية الأحادية، من دون إجراء تقييم مستقل لتداعيات هذه التبعية، والأهم من ذلك كله، مع تجاهل القواعد الدولية، فإنه لن يكون عديم الجدوى فحسب، بل سيفرض على أوروبا أيضًا التكاليف المشار إليها. وفي نهاية المطاف، فإن تغيّر لهجة المسؤولين الأوروبيين ومواقفهم تجاه الحرب على إيران، إذا كان من المفترض أن يؤدي إلى استعادة دور هذه القارة ومصداقيتها في المعادلات الدولية، فلابدّ أن يتجاوز مستوى التصريحات، وأن يتحول إلى تغيير ملموس في السلوك السياسي والدبلوماسي. وتناولت صحيفة «الغارديان»، في تقرير نشرته بتاريخ ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول بقلم محرر شؤونها الدبلوماسية باتريك وينتور، هذا المسعى في إطار اجتماع إسطنبول، مؤكدة أن أوروبا بقيت إلى حد كبير على هامش أزمات غرب آسيا، بما في ذلك الحرب على إيران، وأن اجتماع إسطنبول شكّل فرصة نادرة لعودة الوزراء الأوروبيين إلى ساحة الدبلوماسية الإقليمية. ووفقًا لما كتبه وينتور، فقد حذّر وزراء الخارجية المشاركون من اتساع نطاق الحرب وارتفاع أسعار النفط بصورة أكبر. ويكشف هذا التقرير عن تناقض استراتيجي؛ فأوروبا تتأثر بتداعيات الحرب؛ لكنها، بسبب افتقارها إلى المبادرة والانسجام الكافيين، أصبحت تواجه قيودًا أيضًا في قدرتها على تشكيل مسار التطورات وتحديد الطريق المؤدي إلى إنهاء الحرب.

وقد وضعت الدول الأوروبية وحلف شمال الأطلسي قواعدها وإمكاناتها تحت تصرف واشنطن، انطلاقًا من تصور مفاده أن المسايرة السياسية لواشنطن وتل أبيب يمكن أن تخفف التوتر مع الولايات المتحدة، أو تمنحها امتيازات في المعادلات الإقليمية، من دون أن تدرك أنها تقدم دعمًا سياسيًا وعسكريًا لحرب لم يكن لها دور حاسم في اندلاعها، ولا تملك أي سيطرة على تداعياتها، وأن هذه الحرب تؤثر فيها أكثر من أي منطقة جغرافية أخرى، بل وتهددها أيضًا من خلال الاحتجاجات الداخلية الواسعة. وتزداد هذه الظروف تعقيدًا عندما تكون السياسة الخارجية الأمريكية، بحسب تعبير الباحثة البارزة في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية «ماجداروغه»، خاضعة لمزيج من القرارات المتغيرة والارتجالية أحيانًا، والناتجة عن التنافس بين التيارات المختلفة داخل إدارة ترامب. ومن وجهة نظر الكاتبة، كانت لهذه الظروف تداعيات سلبية على أوروبا؛ ففي الملف الأوكراني، اتجهت واشنطن نحو تقليص دعمها. أما في الملف الإيراني، فقد أدّى النهج الذي يتبناه التيار الساعي إلى الحفاظ على التفوق العالمي للولايات المتحدة إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة، وانتشار انعدام الأمن في الجوار الجنوبي لأوروبا؛ لكن الجهود الرامية إلى استعادة النفوذ الأوروبي، وفقًا للشواهد المتاحة، لم تتحقق على أرض الواقع، فيما فرض التعاون مع نزعة ترامب إلى إشعال الحروب ومسايرتها تكاليف باهظة على هذه القارة. ورغم أن التعاون مع واشنطن يمكن أن يحقق جزءًا من مصالح بروكسل، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها، فإنه عندما يتحول هذا التعاون إلى تبعية مطلقة للقرارات الأمريكية الأحادية، من دون إجراء تقييم مستقل لتداعيات هذه التبعية، والأهم من ذلك كله، مع تجاهل القواعد الدولية، فإنه لن يكون عديم الجدوى فحسب، بل سيفرض على أوروبا أيضًا التكاليف المشار إليها. وفي نهاية المطاف، فإن تغيّر لهجة المسؤولين الأوروبيين ومواقفهم تجاه الحرب على إيران، إذا كان من المفترض أن يؤدي إلى استعادة دور هذه القارة ومصداقيتها في المعادلات الدولية، فلابدّ أن يتجاوز مستوى التصريحات، وأن يتحول إلى تغيير ملموس في السلوك السياسي والدبلوماسي. وهذا هو الموقف الذي تؤكد عليه إيران في تعاملها مع الدول الأوروبية. وفي هذا الإطار، ينصح وزير الخارجية الإيراني «عباس عراقجي» الدول الأوروبية بأن تفتح أعينها على الواقع، وتتخلى عن النهج القائم على المعايير المزدوجة، وتعود إلى مسار العقلانية والدبلوماسية.

من وجهة نظر طهران، لا يمكن لأوروبا أن تؤكد، من جهة، ضرورة إنهاء الحرب وخفض التوتر والعودة إلى المفاوضات، وأن تتخذ، من جهة أخرى، موقفًا سلبيًا أو داعمًا إزاء القرارات الأمريكية الأحادية أو انتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. فمثل هذا الوضع لن يعيد ثقة الأطراف الإقليمية بأوروبا، ولن يعزز قدرة هذه القارة على التأثير في التطورات المستقبلية.

إن عودة أوروبا إلى مسار التأثير تتطلب اتخاذ موقف واضح ومستقل إزاء استخدام القوة وضرورة احترام القانون الدولي، وتجنب المسايرة التلقائية للقرارات العسكرية الصادرة عن واشنطن، والسعي إلى إعادة بناء قنوات الحوار مع إيران وسائر الأطراف الفاعلة في المنطقة، والاستفادة من القدرات الاقتصادية والسياسية للاتحاد الأوروبي في تقديم دعم عملي للحلول الدبلوماسية؛ وهو النهج الذي كانت هذه القارة قد اتبعته خلال الولاية الرئاسية الأولى لترامب، عندما انسحب من الاتفاق النووي «خطة العمل الشاملة المشتركة» عام ٢٠١٨.

